تقرير وتوصيات

المؤتمر الثامن عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب

والمنتدى العالمي الثالث لرواد الأعمال والاستثمار

المنامة: 11 – 13 نوفمبر 2019

تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، عقد **المؤتمر الثامن عشـــر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب والمنتدى العالمي الثالث لرواد الأعمال والاستثمار** في العاصمة المنامة، مملكة البحرين، خلال الفترة 11–13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019، تحت شعار "**الاستثمار في الثورة الصناعية الرابعة: الريادة والابتكار في الاقتصاد الرقمي**"، وذلك بتنظيم من غرفة تجارة وصناعة البحرين، واتحاد الغرف العربية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ومركز اليونيدو الدولي لريادة الأعمال والاستثمار في البحرين.

وتميز المؤتمر بحضور حضرة صاحب السمو سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة، ولي عهد مملكة البحرين، وبمشاركة عدد من أصحاب السمو والوزراء من مملكة البحرين، ومعالي أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكذلك الوزراء وكبار الرسميين العرب والدوليين المعنيين بالاستثمار، وقيادات غرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية، والغرف العربية – الأجنبية المشتركة، والمنظمات والاتحادات الاقتصادية العربية المتخصصة، والمؤسسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية العربية، وبنوك التنمية وصناديق التمويل والإنماء العربية، وهيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية، وأصحاب الأعمال والمستثمرين ورواد الأعمال العرب، وكبار الإعلاميين العالميين، وخبراء دوليين وعرب في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية. وقد بلغ عدد المشاركين أكثر من 1500 مستثمر ورائد عمل من 75 دولة.

وهدف المؤتمر الى إبراز الفرص الاستثمارية في قطاعات الثورة الصناعية الرابعة وفي مجال ريادة الأعمال والابتكار في العالم العربي، واستعراض عدد من التجارب الدولية والعربية الناجحة في هذا المجال، والاطلاع على المشاريع والفرص الاستثمارية المتاحة في الاقتصاد الرقمي في مملكة البحرين، الى جانب تعريف مجتمع الأعمال العربي بالبيئة الاستثمارية الجديدة المرتبطة بالثورة الرقمية في الدول العربية وتعزيز التعاون بينها، والوقوف على المشكلات التي تواجه الاستثمارات وسبل معالجتها، وتسليط الضوء على دور

الشباب والمرأة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة في العالم العربي في قيادة مسيرة التحول للاقتصاد الرقمي.

وقبيل افتتاح المؤتمر استقبل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل مملكة البحرين، المشاركين في المؤتمر، مؤكدا الاهتمام بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة ومع العالم، ومعربا عن تقديره للدور الرائد والمسؤول الذي تتولاه الغرف والاتحادات التجارية والصناعية في دعم الحركة التجارية والنهضة الاقتصادية عبر مشاركتهم الفاعلة في رسم السياسات وصناعة القرارات التي تؤدي إلى تنمية شاملة ومستدامة تعود بالخير والرفاه على مجتمعاتنا وشعوبنا.

وافتتح المؤتمر بفيلم قصير عن المسيرة الناجحة لغرفة تجارة وصناعة البحرين بمناسبة الذكرى الثمانين لتأسيسها.

وألقى سعادة سمير عبد الله ناس، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، كلمة ترحيب بالمشاركين لافتا إلى أن شعار "**الاستثمار في الثورة الصناعية الرابعة: الريادة والابتكار في الاقتصاد الرقمي**"، يأتي تعبيرا عن رؤية قائد مسيرة البحرين حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، الذي أكد على أهمية الاستثمار في الاقتصاد الرقمي لتعزيز مكانة البحرين الإقليمية والعالمية. واعتبر أن ما نشهده اليوم في هذه الثورة هو أقوى من أي ثورات وتحولات سابقة، مما سيخلق اقتصادات جديدة، وسيضع قواعد جديدة للأسواق. ودعا القطاع الخاص البحريني والعربي إلى تأهيل بنيته وأخذ زمام المبادرات غير التقليدية، باعتباره يملك قوارب العبور لاستيعاب هذا التطور المحوري. كما أكد على أهمية البناء على التجارب القائمة الناجحة لتجاوز التحديات الجديدة مع تفاقم اللامساواة، وتحويل الأوطان العربية من مجتمعات استهلاكية إلى مجتمعات منتجة، مما سيخلق فرصا وفيرة جديدة ومبدعة لرجال الأعمال من الجيل الجديد.

كما ألقى سعادة محمد عبدة سعيد، رئيس اتحاد الغرف العربية، كلمة في الافتتاح متوجها بالشكر إلى الشركاء المنظمين للمؤتمر، مثمنا الجهود الاستثنائية لغرفة تجارة وصناعة البحرين، مهنئا الغرفة بمناسبة الذكرى الثمانين على انطلاق مسيرتها الحافلة بالإنجازات والزاخرة بالنجاحات، متطلعا أن يجسد المؤتمر خطوة نحو تعزيز الاقتصاد الرقمي والمعرفي في العالم العربي.

وتحدث في المؤتمر نخبة من المتحدثين العالميين الدوليين والعرب ذوي الخبرات والمهارات القيادية والتأثير الكبير على القطاعات التي يعملون بها. وتمحورت موضوعات جلسات العمل على القضايا الرئيسية التالية:

- مستقبل ذكي للجميع: الابتكار، المبادئ، والتنوع.
- أبعاد بيئة العمل العالمية وتحديات التمويل.
- الابتكار يقود الأعمال: اعتماد الخدمات والتقنيات الرقمية في مختلف الأعمال.
- إدخال الثورة الصناعية الرابعة في ثقافة الشركات والعمليات.
- تحديد العوائد من خلال الاستثمارات البديلة وفئات الأصول الخاصة.
- نموذج ريادة الأعمال في البحرين.
- الطريق إلى التحول التكنورقمي: حوار مع صناع القرار.
- الريادة والابتكار في التكنولوجيا.

وتميز المؤتمر بأنه جمع بين أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب ورواد الأعمال المشاركين في المنتدى العالمي الثالث لرواد الأعمال والاستثمار، حيث تم تكريم الفائزين بمسابقة رالي العرب لريادة الأعمال من 18 دولة عربية وجرى دعم تمويل ابتكاراتهم، كما تم اختيار الفائزين الثلاثة الأول منهم. وحل في المرتبة الأولى مشروع "DLOC Biosystems" للسيد وضاح ملاعب من لبنان الذي صمم رقاقة بيولوجية تساعد في تحديد الأمراض، وفي المرتبة الثانية مشروع "Smart Wheelchair" للسيد عبد الرحمن عمران من مصر الذي صمم كرسي متحرك كهربائي لمساعدة مرضى الشلل الرباعي، وفي المرتبة الثالثة مشروع "Ghallah" للآنسة دعاء زياد من السعودية التي صممت نظاما لإدارة مزارع النخيل لمراقبة صحة النخيل. (مرفق القائمة الكاملة للمشروعات المتأهلة لنهائيات مسابقة رالي العرب لريادة الأعمال.

ونوّه المشاركون في المؤتمر بما أحرزته مملكة البحرين من نجاحات وإنجازات لمواكبة التطورات والتحولات الاقتصادية وبدورها الريادي في القطاع الرقمي ومواصلتها مسيرتها بخطى ثابتة لترسيخ مكانتها كمركز رائد للابتكار والاستثمار في الاقتصاد الرقمي العالمي الجديد.

ورأى المؤتمر أن الثورة الصناعية الرابعة التي شقت طريقها بقوة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في سائر أنحاء العالم تمثل فرصا مهمة للعالم العربي لمواكبة التقدم وتجاوز عقبات محدودية الموارد وتبعات

التغير المناخي، لدفع عجلة التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، خصوصا وأن هناك ترابطا كبيرا بين ضعف مواكبة التكنولوجيا والتنمية الاحتوائية والمستدامة وارتفاع معدلات البطالة في العالم العربي. ذلك إن تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة لديها قدرات مضاعفة لمواجهة معضلات التنمية الحالية ولحل المشكلات في قضايا الاستثدامة وغيرها من القضايا الحيوية.

واعتبر المؤتمر أن الثورة الصناعية الرابعة أصبحت اليوم في منتصفها، وهي لا شك ستؤدي إلى ثورة صناعية خامسة وسادسة، بما يعني أن الطريق لا يزال طويلا، وكلما تقدمت الخطوات فيها اتسعت الطريق وتمهدت، وأصبحت أكثر راحة، وفي المقابل، فإن التأخير سيؤدي إلى زيادة الصعوبات وتراكمها، وبالتالي زيادة صعوبة المواكبة والتقدم.

وأكد المؤتمر أن إتقان التحول الرقمي يتطلب مهارات إدارية وفنية قوية، ومؤسسات قيادية، وسياسات وتشريعات وقوانين منظمة للاقتصاد الرقمي، وبنية أساسية تنافسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما يحتاج التركيز على الريادة والابتكار ومشروعات الشباب والشابات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهو الأمر الذي يتطلب تقوية المؤسسات التعليمية وتأهيلها للاقتصاد الرقمي، وتحديد أدوار واضحة للحكومات والشركات وشركاء التنمية، وتشجيع إقامة صناعات محلية لخدمات الاقتصاد الرقمي تدعم منظومة التحول الحيوية.

وطالب المشاركون دول المنطقة بالتركيز على إزالة الحواجز والتأشيرات والقيود التجارية حتى يتم تعبيد طريق الثورة الصناعية الرابعة، بالإضافة إلى ضرورة تغيير طرق التفكير لتكون قادرة على استيعاب التسارع الكبير الذي يعيشه العالم اليوم. كما دعوا إلى تطوير وحماية نظم المعلومات، بغية الحماية من الاختراق والأعمال التخريبية، مع مواصلة رقمنة الخدمات المجتمعية والاقتصادية.

وفي ما يلي أبرز التوصيات التي توصل إليها المؤتمر:

أولا – دور الحكومات

1. أهمية التركيز على تحسين وتطوير بيئة الأعمال للقطاع الخاص، نظرا لدورها الكبير في استقطاب الاستثمارات المحلية والعربية والدولية في مشروعات الثورة الصناعية الرابعة، خصوصا بتسهيل أداء الأعمال في مجالي التجارة والتمويل.

2. العمل على توفير الجاهزية لمتطلبات الثورة التكنورقمية والتي تتضمن محاور أساسية تشمل كل من البنى الرقمية، وسلاسل الإمداد من نظم المدفوعات والبريد والمستودعات وغيرها، وخدمات المعلومات، والبيئة الاقتصادية التنافسية، فضلا عن التركيز على بناء مهارات المستقبل، ومأسسة العمل الرقمي.
3. العمل على توفير البيئة التشريعية والتنظيمية المشجعة لتشمل التوقيع الرقمي، وحماية البيانات والخصوصية، وآليات الرقابة والشفافية، وآليات فض المنازعات في البيئة الرقمية، وقوانين الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع المعرفية، فضلا عن وضوح السياسات الضريبية المتصلة بالنشاطات المرتبطة.
4. وضع آلية لتسريع إجراءات حصول المؤسسات على التراخيص والموافقات اللازمة.
5. بناء نظام معلومات الكتروني متكامل مع مركز اتصالات قادر على توفير المعلومات الداعمة لأنشطة المشروعات ومجالات عملها، وتوفير الخدمات العامة والمعاملات الإدارية والضريبية والرسوم الجمركية إلكترونيا، وكذلك بوابات ومنصات الدفع إلكترونيا.
6. إنشاء مراكز متخصصة لرفع قدرات المؤسسات الناشئة.
7. تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية لرواد ورائدات الاعمال.
8. تسهيل إدماج قطاعي التجارة والاستثمار في الاقتصاد الرقمي في إطار سياسة التنويع الاقتصادي، وتحديدا من خلال تسهيل بدء الأعمال، وتسهيل التجارة عبر الحدود
9. تعزيز آليات السوق الحرة والمنافسة من خلال وجود قانون فعال لمكافحة الاحتكار.

ثانيا – دور القطاع الخاص والغرف والمؤسسات الراعية للقطاع الخاص

1. توجيه الاستثمارات إلى الفرص الواعدة في قطاعات الثورة الصناعية الرابعة التي تصب في خدمة أهداف التنمية المستدامة، باعتبارها مجالات الاستثمار للمستقبل من دون منازع.
2. تقديم الدعم لرواد الأعمال للابتكار والاستثمار في قطاعات الثورة الصناعية الرابعة من خلال عدد من الخدمات والاستشارات، بالتعاون مع الحكومات والمؤسسات المالية والجهات الأكاديمية، خصوصا وأن المشروعات المعدة على أساس الجدوى الاقتصادية السليمة والخطط المدروسة جيدا تستطيع استقطاب التمويل المناسب لها.
3. دعم تمويل الافكار والمشروعات الرائدة من خلال العمل كضامن للعملاء متناهي الصغر أمام البنوك، لإتاحة فرص الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية.
4. تقديم خدمات التدريب على الأعمال التجارية، وتوفير التمويل الأولي والإرشاد الاستراتيجي ومكان للعمل الأولي.

5. المساهمة في الإعداد الأمثل لدخول سوق العمل واتاحة الاتصال بشبكة موسعة من المؤسسات الشريكة والمرشدين والمستثمرين من أجل توفير بيئة متكاملة لرواد الأعمال.
6. تنظيم ورش العمل والندوات والدورات التدريبية والمؤتمرات والفعاليات والبرامج البحثية الخاصة بالمشروعات بالتعاون مع الجهات التعليمية والمؤسسات المالية، لمساعدة رواد الأعمال على اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لتطوير أعمالهم.
7. تنظيم المسابقات الخاصة بريادة الأعمال وتقديم الجوائز للمشروعات الريادية والابتكارية مع الرعاية والتوجيه.

ثالثا – دور المؤسسات المالية

1. توفير التمويل المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال الثورة الصناعية الرابعة.
2. تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية لتلبية الاحتياجات المتنوعة للريادة والابتكار والاستثمار في قطاعات الثورة الصناعية الرابعة، والمتمثلة في التمويل، التأمين، الخدمات المصرفية التجارية، تمويل إعادة التأهيل، تقديم خدمات استشارية وتدريبية، وغيرها من الخدمات المتصلة.
3. التنسيق مع الجهات المعنية لوضع الخطط اللازمة لتطوير رأس المال المبادر في المشروعات، مع وضع الآلية اللازمة بالتنسيق مع البنوك المركزية لضمان زيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة للمشروعات.
4. دعوة مؤسسات التمويل العربية المشتركة للتركيز على تمويل مشروعات ريادة الأعمال والابتكار للشباب والشابات.

رابعا – دور المؤسسات التعليمية

1. الإسهام بتطوير المهارات والمعرفة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة ومساعدتها على النمو والتطور للقيام بدورها بجدارة واقتدار.
2. دعم الشركات الناشئة في مرحلة مبكرة عن طريق عملية تقييم لفكرة المشروع من خلال عدة جوانب مثل حداثته، وإمكانية تسويقه، ومدى تفاني فريق العمل، وذلك لتمكين أصحاب المشروعات المبتكرة والملتزمة من الوصول إلى أهدافهم.
3. منح الشركات الناشئة وأصحاب الأفكار حق الاستفادة من جميع مرافق الحاضنات ومراكز ريادة الاعمال بالجامعة او المؤسسة التعليمية.

وفي ختام المؤتمر وجه سعادة سمير عبد الله ناس، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، باسم المشاركين جميعا بالشكر إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، لحفاوته ورعايته المؤتمر وتشريفه باستقبال الوفود المشاركة فيه، بما ينم عن وعيه العميق لأهمية هذا المؤتمر والدور المحوري للقطاع الخاص ومسؤولية الحكومات في الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي وتوفير متطلباته.